

قرار رقم (179) لسنة 2025

بشأن

تعديل بعض أحكام حق الاعتراض على قرارات الجمعيات العامة للشركات المساهمة المدرجة

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛
- وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (32) لسنة 2025 المنعقد بتاريخ 2025/10/1.

قردما يلي:

مادة أولى:

يعدل الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار.

مادة ثانية:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.



محمد أحمد تيفونى

صدر بتاريخ: 2025/10/2

### مرفق رقم ١

رقم الكتاب	الفصل	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
١	الثالث	1-12-3	تعديل المادة	<p>يجوز لأي مساهم أو عدد من المساهمين الذين لا تقل ملكيتهم عن نسبة 5% ولا تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة أن يتقدموا للهيئة منفردين أو مجتمعين بالاعتراض على قرارات الجمعية العامة العادلة أو غير العادلة وذلك بالشروط التالية:</p> <p>١. أن يتم الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدار القرار المعترض عليه أو علمهم به أيهما أبعد.</p> <p>٢. لا يكون المساهمون المعترضون ممن وافقوا على القرار المعترض عليه.</p> <p>٣. أن يشكل القرار محل الاعتراض إجحافاً بحقوق الأقلية ويكون متعلقاً بالعمليات المنظمة في هذا الكتاب.</p>	<p>يجوز لأي مساهم أو عدد من المساهمين الذين لا تقل ملكيتهم عن نسبة 5% ولا تزيد عن 30% من أسهم شركة مدرجة أن يتقدموا للهيئة منفردين أو مجتمعين بالاعتراض على قرارات الجمعية العامة العادلة أو غير العادلة وذلك بالشروط التالية:</p> <p>١. أن يتم الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدار القرار المعترض عليه أو علمهم به أيهما أبعد.</p> <p>٢. لا يكون المساهمون المعترضون ممن وافقوا على القرار المعترض عليه.</p> <p>٣. أن يكون القرار المعترض عليه يتضمن إجحافاً بحقوق الأقلية.</p>